بسم الله الرحمن الرحيم

Voice of Bahrain
BM Box 6135, London, WC1N3XX

العدد ١٢٨، سبتمبر ١٩٩٣م، ربيع الأول ١٤١٤هـ

صوت البحرين

فسوف تعلمون من تكون له عاقبة الدار انه لا يفلح الظالمون

نشرة شهرية تصدرها حركة احرار البحرين الاسلامية

صوت الحركة الاسلامية في البحرين

الحاكم الضعيف يخاف حتى من ظله

لو كان في هذا العالم نظام عادل ومحكمة دولية لمقاضاة الانظمة القمعية، لاستطاع شعب البحرين ان يربح دعواه ضد حكومته في اول جلسة مرافعة، السبب واضح وبسيط، هو ان حكومة آل خليفة تستعمل أقسى وسائل القمع والارهاب لمواجهة شعب مسالم. وذنبه الوحيد انه يطالب بحياة دستورية. فاذا كان هناك شيء من المنطق تستعمله الحكومات القمعية الاخرى في المنطقة لتبرير قمعها للناس يقوم على اساس وجود اعمال عنف في البلاد، فان الامر لا ينطبق على الوضع في البحرين. فلم يحدث في العصر الحديث ان قام احد من أبناء الشعب البحراني بعمل مناف للقانون، ولم يحمل السلاح ضد النظام ولم يمارس عمليات الاغتيال والتفجير كما يجري في البلدان الاخرى. ولذلك فان اية محكمة عادلة سوف تقضي بسرعة ضد حكومة آل خليفة وتحكم عليهاحكما قاسيا لانها استغلت سيطرتها على مقدرات الشعب وأمواله لاقتناء اسلحة للفتك به وانشاء نظام قمعي يتفنن في التعذيب والتنكيل بدون رادع.

وهناك ثلاثة أسئلة مهمة تطرحها المعارضة على الحكومة، سواء من خلال ادبياتها المكتوبة ام على منابر المساجد والمآتم، داخل البلاد وخارجها. وهذ الاسئلة هي كالتالي:

١) لماذا لا تقبلون بتطبيق دستور البلاد الذي وضعه المجلس التاسيسي عام ١٩٧٣ واقره الامير في العام التالي؟.

٢) لماذا الاستمرار في تطبيق قانون أمن الدولة الذي لا مثيل له في أية دولة حديثة لأنه ينافي الاعلان العالمي لحقوق الانسان نصا وروحا؟

٣) لماذا الاستمرار في عملية ابعاد المواطنين عن بلادهم، ما هي الدوافع الى ذلك و ماهي المبررات القانونية التي تستند عليها قرارات الابعاد؟

في عالم يعتمد القوة اساسا لفرض الهيمنة وارغام الآخرين، تبدو الحكومات الظالمة مثل حكومة آل خليفة متطورة وتقدمية في نظر الغرب. والتطور هنا يقصد به وجود حالة تحلل وميوعة بدون حدود، ولا يقصد به الانفتاح السياسي او التطور في مجال المشاركة السياسية والعمل البرلماني. ومن هنا فان حكومة آل خليفة التي دعمها الامريكيون عسكريا وسياسيا تدرك انها مدينة لهم وللبريطانيين الذين يدعمونها بالخبرات الامنية، وتبدو في وضع مستقر، مع انهم يعلمون ان ذلك سراب ووهم. فما هوالاستقرار الذي يقوم على اساس ملء السجون بالابرياء وتشريد المواطنين، وأي نمو او تقدم يحدث في بلد تبلغ فيه نسبة البطالة بين الايدي العاملة الوطنية اكثر من ٣٠ بالمائة؟ ومن أجل ايهام الناس بسراب الاستقرار يجري التعتيم الكامل على ما يحدث في داخل البلاد. وحيث ان الاعلام سلطة لا تقل اهمية عن سلطة السياسة فان السيطرة عليه ضمان لاستمرار حالة التضليل وقلب الحقائق.

وكما قلنا فلو ان هناك محكمة مستقلة يستطيع شعب البحرين التقدم امامها لمحاكمة آل خليفة لصدر قرارها لصالح الشعب ضد الحكومة. فاستمرار رفض آل خليفة للعمل بمواد الدستور هو رفض للتحضر والتمدن واحترام حقوق الانسان والانفتاح. وهذ هي نقطة الضعف الكبرى في النظام كله. فالى متى يستمر الوضع الذي يقوم على اساس بقاء عائلة واحدة تحكم شعبا عريقا يتمتع أبناؤه بالعلم والوعي؟ وبماذا يبررالحاكمون رفضهم لدستور أقروه بأنفسهم ويتناغم مع دساتير العلم، ويعطيهم الحق في الملك؟ حتى الآن لم نسمع تبريرا حكوميا لذلك، وكل ما نعرفه ان الحكومة ترفض ان تخضع لمراقبة شعبية مكشوفة كما هو الحال في الكويت. وبسبب ضعفها وشعورها بالذنب فهي فشلت حتى الآن في تقديم تنازل واحد لصالح استقرار الشعب، لانها تعتقد ان اي تنازل قد يؤدي الى فقدان السيطرة على مقاليد الامور.

وتجدر الاشارة الى ان كل بلد خليجي شهد قدرا من الانفتاح خلال السنوات الاخيرة. حتى السعودية التي تعارض أي مشاركة شعبية مفتوحة وجدت ان مصلحتها تقديم شيء من التنازل حفاظا على التوازن ولكي تسلب البساط من تحت اقدام قطاع المعارضة. وفي الشهر الماضي اصدر الملك فهد قرارا باطلاق سراح السجناء السياسيين من المنطقة

البقية على ص ٤

استعداء شابين وتعذيبهما

استدعي الاخوان مهدي وجعفر سهوان الى مركز المباحث بالقلعة يومي الاربعاء والخميس ١٠ و ١١ اغسطس ١٩٩٣ وحقق معهما مرة اخرى وقد تعددت الاستدعاءات لهذين الشابين خلال العام الحالي وكانا قد سجنا اكثر من مرة في السابق.

وقد تعرض مهدي وجعفر سهوان الى التعذيب الشديد في استدعائهما الاخير وسبب ذلك انهما شاركا في مسيرة شعبية دينية في اليوم السابق لاستدعائهما، ورددا هتافات معادية لصدام حسين و «اسرائيل» على اثر غزوها الاخير الى لبنان. ووجهت الى الشابين تهديدات بتسليمهما الى السعودية لانهما تكلما عن الستة عشر شابا الكويتيين الذين اعدمتهم السعودية. ويعتبر التعذيب الذي تعرض له الشابان هذه المرة مؤشرا على بداية مرحلة جديدة بعد ان تأكد آل خليفة أنهم في مأمن من النقد او الضغط الخارجي بعد رفعهم من الرقابة الدولية حول حقوق الانسان. فاذا كان مجرد رفع شعارات ضد جهات يفترض ان الحكومة معادية لها قد نجم عنه تعذيب شديد وضرب مبرح، فكيف سيكون الحل بالنسبة للمعارضين السياسيين؟.

الاقطاعي الكبير

الضرائب البلدية على المحلات التي يملكها الشيخ محمد بن سلمان تذهب اليه بدون أن تتدخل الحكومة لمنع ذلك. هذا الاقطاعي الكبير يتصرف في اموال البلاد واراضيها بدون ان يكون محكوما بقانون امام مرأى الحكومة ومسمعها. بالاضافة الى ذلك ان سياراته وسيارات سائقيه لا تحمل أرقاما فهي بالتالي غير خاضعة لانظمة المرور المتبعة في البلاد، ولا يستطيع شرطي المرور ان يتعرض لها.

حاميها... حراميها

فوجيء الرياضيون في قرية جنوسان في شهر يوليو الماضي بمصادرة ملعبهم بدون سبب. وكان الشباب والاولاد يلعبون كرة القدم منذ سنوات في ملعب متواضع يقع في غرب القرية. وفي صباح احد الايام جاء عدد من العمال وشيدوا حائطا حول الملعب وأخبروا الناس ان الارض ستقام فيها بيوت جديدة. وعلموا ان وزيرالداخلية وابن رئيس الوزراء، علي بن خليفة قد صادر الملعب. وتسود الاوساط الرياضية في القرية حالة استياء شديدة بسبب هذه القرصنة المفضوحة من الرجل الاول المسؤول عن الامن الداخلي في البلاد.

محمد بن سلمان فقيها

الشيخ محمد بن سلمان، اخ كل من الامير ورئيس الوزراء المعروف بنهبه وسلبه اراضي الناس وممتلكاتهم، كان له موقف «مبدئي» مؤخرا. فقد احتج على الصلاة على وزير العمل الشيخ خليفة بن سلمان بن محمد آل خليفة لانه انتحر بنفسه بعد اصابته بالايدز، حسب بعض الروايات. وقال محمد بن سلمان. كيف نصلي على رجل قتل نفسه عمدا، فهو ذاهب الى النار بدون شك، فلماذا نصلي عليه؟.

وما يزال اللغط يسود الاوساط حول ملابسات وفاة وزير العمل السابق، ومع ان الرواية الشائعة هي انه اقدم على الانتحار بعد اكتشاف اصابته بمرض الايدز علاوة على مشاكله مع زوجته فان هناك من يقول انه قتل من قبل العائلة الحاكمة نفسها بسبب خلافات حادة بين افرادها، والله اعلم بحقيقة ما حدث. وما تزال الرواية الاول هي الاقوى لان سبب الوفاة كان الاصابة بطلقة نارية واحدة في الرأس.

مواطنون جوازاتهم مسحوبة

سحب جوازات سفر المواطنين وسيلة يتبعها جهازالمباحث في البحرين لردع النشطين وتخويفهم. وخلال العام (٩٢-٩٣) وهي الفترة التي كانت الامم المتحدة تراقب حكومة البحرين بخصوص انتهاكها لحقوق الانسان، ارجعت جوازات اكثر الذين سحبت منهم. اما الآن فقد استمرت سياسة الحكومة في هذا المجال، وما تزال جوازات الآتية اسماؤهم مسحوبة، الشيخ احمد الدمستاني، الشيخ علي جاسم الجمري الشيخ محمد جواد الشهابي، السيد حيدر الستري والشيخ عبد الامير الجمري، وكذلك مهدي وجعفر سهوان.

استدعاء مجلس ادارة مأتم السنابس

على اثر المسيرات الاسلامية التي نظمت خلال شهر صفر، استدعت السلطات اعضاء مجلس ادارة مأتم السنابس في ١٩٩٣/٨/١٧ وحققت معهم طويلا وهددوا بالتسفير الى السعودية، وهؤلاء هم سعيد حبيب ومحسن ميرزا العرادي وحسن أحمد عبد الله والسيد ناصر السيد هاشم العلوي وعبد الشهيد عبد الله السور.

مسيرة شعبية واعتقالات

نظمت مسيرة شعبية كبيرة شارك فيها اكثر من الف شخص بمناسبة وفاة المرجع الديني الكبير السيد عبد الأعلى السبزواري الذي انتقل الى جوار ربه في النجف الاشرف صباح الاثنين ١٩٩٣/٨/١٦. وقد خرجت المسيرة من مقبرة الحورة وتوجهت الى مأتم القصاب، محاطة برجال الامن والمباحث. ورفعت الشعارات ضد النظام العراقي.

وفي محاولة استفزازية اعتقلت المباحث شابين كانا يقومان بتصوير المسيرة بكاميرة الفيديو هما محمد سلمان وفاضل ابراهيم حسن. وكسر جهازالتصوير الذي كان لديهما وأخذا الى القلعة واستدعيا في اليوم التالي للتحيق ايضا.

عندما يقال للمواطن: أنت بريء... ولكنك ممنوع من دخول البلاد

عندما كان ستالين يحكم قبضته على مقاليد الامور في الاتحاد السوفياتي في الثلاثينات كان يتصدى لمناوئيه بالقسوة والارهاب.وكان من ضمن اساليبه نفي من يشعر بخطره على النظام الى المناطق النائية في البلاد. فكانت سيبيريا منفى للآلاف من المعارضين من شعراء وادباء وعلماء. وليس معروفا عن النظام آنذاك انه يمنع دخول المواطنين الى البلاد حتى وان كانوا أبرياء، فالنفي كان يتم بابعاد غير المرغوبين فيهم الى المناطق الاخرى في البلاد، وليس الى االخارج الا في الحالات النادرة. وكذلك الحال في جنوب افريقيا في ذروة التوتر السياسي في الخمسينات والستينات والسبعينات. فمن كان غير مرغوب فيه كان يصدر بحقه حكم «المنع» فلا يستطيع العمل ولا إلقاء الكلمات في الاماكن العامة ولا الاجتماع باكثر من اثنين، وربما يقصى من منطقة الى اخرى داخل البلاد. وكان هناك من المعارضين من يلجأ بنفسه الى البلدان المجاورة مثل زيمبابوي وغيرها، ولكن لم يكن المواطنون ممنوعين من العودة الى بلادهم، بل كانوا يرجعون من اسفارهم، ومن شك في نشاطه المعادي للنظام اعتقل وتعرض للقسوة ولكنه لم يسفر الى الخارج.

في مقابل ذلك فان حكومة آل خليفة في البحرين ابتكرت وسائل شيطانية لمواجهة الشعب، والكثير منها مخالف لابسط قواعد التعامل الانساني. وليس غريبا ان تصدر البيانات الدولية منددة بسياسة السلطة الظالمة. وبرغم «الانفتاح» الذي تسعى الحكومة لخديعة العالم به، فان الاساليب القمعية ما تزال تمارس على اوسع نطاق. فمنذ منتصف السبعينات، حيث بدأ قانون أمن الدولة يطبق بشكل روتيني، اصبح الطالب لا يستطيع الحصول على جواز صالح لاكثر من سنة واحدة. فهو مضطر لتجديده كل عام بعد عودته من الدراسة. وقتها لم يكن لدى البحرين اية جامعة وكان اغلب الطلاب يتلقون تعليمهم في خارج البلاد. ولكي تتم محاصرة النشاط الطلابي، كان كل واحد منهم (الطلبة) يحسب الف حساب لما يقوم به من نشاط وفعالية خلال العام الدراسي، لانه يعلم انه اذا ما قام بأي نشاط تعتبره الحكومة معارضا لسياستها، فانه لن يستطيع تجديد جوازسفره مرة اخرى، وسوف يمنع من السفر الى الخارج لمواصلة الدراسة.

ولهذه السياسة فائدة اخرى في نظرالحكومة. فالطالب مضطر لقضاء اجازة الصيف متجولا بين دائرة الهجرة والجوازات والمنزل بحثا عن جوا زه الذي كان يصادر في المطار ويطلب منه مراجعة الجهات المختصة للحصول عليه مجددا. وليس هناك في بلدان العالم من يعمل بهذه السياسة الا القليل. ولكي يمنع النشاط الطلابي المعارض، ابتكرت حكومة البحرين فكرة اندية طلبة البحرين في الخارج في مطلع الثمانينات، وهي مؤسسات حكومية تستدرج الطلاب للانخراط في انشطتها الموجهة لدعم السلطة، ومنع الطلاب من الالتحاق بالانشطة غير الحكومية مثل الاتحاد الوطني لطلبة البحرين الذي كان نشطا في السبعينات. خلال اجازة الصيف، ينقل نشاط اندية الطلبة الى البحرين، ليستمر توجيه الطالب بعيدا عن الممارسة السياسية والانشغال بالنشاطات التي تنظمها الحكومة من خلال المؤسسة العامة للشباب والرياضة. فتقام الاحتفالات المتحللة والرحلات المائعة، كل ذلك لمنع تسييس الشباب، والحكومة تعلم انه اذا تمت السيطرة على الطالب الجامعي وهو يعيش اكثر فترات حياته اهمية من حيث تحديد الانتماء والانفتاح على الواقع السياسي للبلاد، فقد ضمنت أن يكون «مواطنا صالحا» بمعنى انه لن يتدخل في السياسة مستقبلا.

ولتأكيد الاهتمام الحكومي بقطاع الطلاب والسيطرة على نشاطاتهم، تحظى الاندي برعاية الحكومة من خلال أحد افرادها، وهوالشيخ عيسى بن راشد آل خليفة، رئيس المؤسسة العامة للشباب والرياضة. وقد رعى هذا الشخص الحفل الختامي للنشاط الصيفي لاندية طلبة البحرين في الخارج الذي أقيم مساء الجمعة ١٩٩٣/٨/١٣ بقاعة السفراء بفندق الدبلومات. وفي جو من محاولات شراء الضمائر والولاء حيث يحتفى بالشباب في فنادق من الدرجة الاول، فان الثمن الذي يدفعه هؤلاءالشباب يجب ان يكون في شكل الاعلان عن الولاء لآل خليفة. وهذا ما اكده «الطالب» محمد عبد الله خليفة رئيس لجنة النشاط الصيفي لطلبة البحرين في الخارج، حيث رحب فيهما «برئيس المؤسسة العامة» واشاد «بالدور القيادي لقيادتنا الحكيمة وربانها.. امير البلاد و .. رئيس الوزراء .. وولي العهد». ثم وزع « الجوائز» على موظفي المؤسسة المسؤولين عن اندية طلبة البحرين في الخارج وعلى اعضاء لجان الاندية. هذه الجوائز لها أثرها على نفسيات الطلاب وتوجهاتهم ومواقفهم السياسية، بلا شك.

في مقابل هذه الحفاوة البالغة بالطلبة الذين يقدمون ولاءهم للحكومة، يواجه الطلبة الآخرون الذين لا يقبلون الوصاية عليهم من أحد والذين يسعون للحياة بحرية، وضعا شديدا يتميز بالقمع والارهاب. فالذين لم ينخرطوا في اندية الطلبة في الثمانينات وجدوا أنفسهم أمام خطر كبير على مستقبلهم الدراسي والمهني. وبالتالي فقد اصبح مصير هؤلاء منوطا بموقفهم. فالذين قرروا السكوت على ما يحدث ولم يواجهوا السياسة الحكومية رجعوا الى البلاد وواجه الكثير منهم الصعوبات والعراقيل من قبل السلطة. اما الذين احتجوا على سياسات السلطة ومارسوا عملا سياسيا من نوع او آخر، فقد وجدوا أنفسهم من المغضوب عليهم. فمنهم من رفض تجديد جوازه بعد رجوعه في اجازة الصيف، ومنهم من لم يسمح له بالرجوع الى البلاد لاحقا. وبالاضافة الى الذين خروجوا من البحرين هربا من القمع والارهاب، اصبح هناك عدد كبير من المهاجرين البحرانيين الذين بلغ عددهم مع حلول التسعينات اكثر من الف شخص، هذا بالاضافة الى السجناء السياسيين الذين كانت اعدادهم في الثمانينات بالمئات في اي وقت.

وبعد ان وضعت الامم المتحدة البحرين تحت الرقابة لمدة عام واحد من فبراير ٩٢ الى فبراير ١٩٩٣ بسبب انتهاكات حقوق الانسان. بادرت السلطة الى الالتفاف على ذلك باجراءات شكلية، تمثلت في الاعلان عن عفو محدود عن عدد من الممنوعين من الرجوع الى البلاد بعد ان تقدم ذووهم بالتماس ذلك. وقد رجع قرابة ١٥٠ شخصا حتى الآن، وما يزال القسم الاكبر يعيش المنافي والتشريد في الولايات المتحدة الامريكية وكندا وبريطانيا والدنمارك والسويد واستراليا وسوريا وايران وبعض دول الخليج. وتجدر الاشارة الى ان الذين يعيشون في دول الخليج هم من الذين رجعوا الى البحرين ولم يسمح لهم بالدخول ثم سفروا الى الدول المجاورة. فخلال الاعوام الثلاثة الماضية حدثت ظاهرة فريدة من نوعها، حيث رفضت حكومة آل خليفة السماح باي شخص من البحرانيين المهاجرين بدخول البلاد ما لم يكن قد حصل على عفو أميري محدد بشخصه واسمه. وقد حاول بعض هؤلاء عبثا الرجوع الى البحرين بدون عفو مسبق، ولكنهم ووجهوا بكل وقاحة و أرجعوا حيث أتوا.

وكان من هؤلاء عدد من الدارسين في ايران الذين نزلوا الى البحرين (على دفعات) فاعتقلوا في المطار ثم جددت جوازات سفرهم وسفروا الى دول الخليج الاخرى مثل الكويت والسعودية والامارات. اما الذين عادوا من اوروبا او سوريا فقد ارجعوا الى البلدان التي جاؤوا منها. وفي العام الماضي، رجع الدكتور عبد الهادي خلف من السويد ولكنه منع من دخول البلد وارجع مرة اخرى الى بريطانيا (التي كانت آخر محطة قبل البحرين) ومنها رجع الى السويد. ورجع في ٩٣/٤/٨ ثلاثة اشخاص من سوريا هم عبد الله علي محمد راشد وعبد الجليل صالح احمد النعيمي وحميد ابراهيم عبد الله العواجي، ولكنهم منعوا من دخول البلاد واعيدوا الى سوريا. وفي ١٩٩٢/١٢/٣٠ منعت السلطة دخول المواطن مهدي عبد الله عبيدات وزوجته. وقبل ذلك بثلاثة أيام ابعدت السلطة المواطن هاشم جمعة ابراهيم الى دبي بعد يوم واحد من وصوله المطار.

وفي الشهر الماضي، منعت حكومة البحرين دخول عائلة الشيخ محمد يوسف مزعل التي رجعت من لندن، وارجعتها الى العاصمة البريطانية في اليوم نفسه. وكانت العائلة (زوجة الشيخ وأطفاله الأربعة) تصر على العودة لوطنها ولا ترغب في العيش خارج البلاد. فرجعت الى البحرين مرة اخرى بعد أسبوع واحد، ولكنها منعت من الدخول ايضا وطردت الى الكويت، وما تزال هناك.

وفي ٩ اغسطس رجع المواطن بدرعبد الملك من قبرص الى البحرين بعد ان قضى عشر سنوات في المنفى في قبرص، ولكنه منع من الدخول واعيد في اليوم التالي الى قبرص.

هذه الحوادث المتكررة تعكس بوضوح طبيعة النظام الحاكم في البحرين، حيث منع المواطنون من العودة الى بلدهم ما لم يصدرعفو خاص من الأمير، وكأن الشعب مذنب ولا يستطيع الحياة بدون عفو الأمير. و الغريب في الامر ان السلطات تقوم بتجديد جوازات العائدين لمدة سنة واحدة قبل طردهم مرة اخرى. والسؤال هنا هو: لماذا هذ التصرف الارعن، والى أية مادة دستورية محلية ام دولية تستند هذه السياسة الحكومية؟ فالراجعون الى البلاد واحد من اثنين، فاما ان يكون مذنبا فيقدم الى المحاكمة او بريء فيطلق سراحه. فلماذا لا تعمل حكومة البحرين بهذه القاعدة وتسلك سلوك الحكومات المتحضرة؟

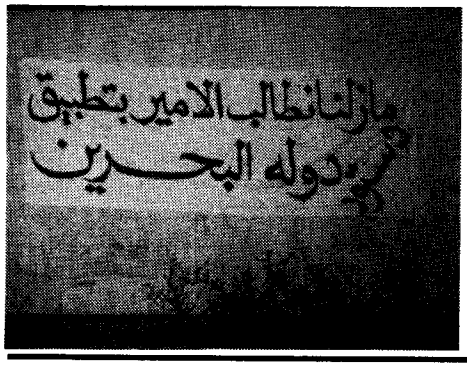

تقرير العفو الدولية ١٩٩٢: القمع مستمر في البحرين

صدر التقرير السنوي لمنظمة العفو الدولية للعام الماضي واحتوى على حقائق مدهشة عن الوضع في البحرين، ونورد هنا نص التقرير:

اعتقل العشرات من المشتبه في معارضتهم للحكومة دون تهمة او محاكمة في اوائل العام، وظلوا محتجزين عدة شهور، ومن المحتمل ان بعضهم كانوا من سجنا ءالرأي . وقدم بعض معارضي الحكومة الآخرين الى المحاكمة، وظل في السجن عدد من السجناء السياسيين، يتراوح بين ٨٠ و ٩٠ ممن صدرت عليهم الاحكام في اعقاب محاكمات جائرة في السنوات الماضية.

ظل افراد طائفة الشيعة، التي تمثل الاغلبية، يتعرضون للقبض التعسفي والاعتقال دون محاكمة لاسباب سياسية، خصوصا في اوائل العام اثناء حرب الخليج. اذ قبض على العشرات في سترة، وبني جمرة، ورأس رمان، واحتجزوا بموجب المرسوم بقانون بشأن تدابير أمن الدولة، الصادر عام ١٩٧٤ والذي يخول وزير الداخلية سلطة الاذن بالاعتقال الاداري دون تهمة او محاكمة لفترة غايتها ثلاث سنوات وقابلة للتجديد (راجع تقرير منظمة العفوالدولية لعام١٩٩٠) وفي نهاية يناير/ كانون الثاني قبض على عبد الله فخرو، البالغ من العمر ٦٠ عاما، واعتقل دون تهمة او محاكمة لما يزيد على اربعة شهور، وذلك ـ فيما يبدو ـ للاشتباه في معارضته لمشاركة البحرين في حرب الخليج، وفي مارس / آذار اعتقل اثنان من رجال الدين الشيعيين، هما السيد علوي البلادي والشيخ علي عاشور، لفترة قصيرة في اعقاب مظاهرة سلمية في المنامة احتجاجا على معاملة العراق لآية الله العظمى الخوئي، ويعتقد ان معظم الذين احتجزوا قيد الاعتقال الاداري قد افرج عنهم بحلول نهاية العام.

واعتقل عدد آخر من مواطني البحرين عند عودتهم الى البلاد من الخارج، وكان ذلك بسبب قرابته للسجناء السياسيين ا لمعارضين للحكومة، فيما يبدو. واحتجز البعض عدة أيام او اسابيع ـ وكانوا فيما يبدو من سجناء الرأي ـ ثم طردوا من البحرين. وكان من بينهم عاتقة علي ابراهيم، زوجة سجين سياسي يقضي عقوبة السجن لمدة ١٥ سنة في البحرين. وكان قد قبض عليها مع طفلها في مطار البحرين الدولي، عند عودتها الى البلاد من سوريا، واعتقلت لمدة اسبوع واحد قبل اجبارها على العودة الى سوريا. ولكن سمح لها في سبتمبر / ايلول بدخول البحرين والبقاء في البلد.

وفي ١٤/ ديسمبر/ كانون الاول قبض على الدكتور عبد اللطيف محمود المحمود في المطار لدى عودته من الكويت، وهواستاذ مساعد في الدراسات الاسلامية بجامعة البحرين، وكان قد القى محاضرة عن المنظورات المستقبلية للوحدة بين الدول الاعضاء في مجلس التعاون الخليجي، وذلك في ندوة نظمتها جامعة الكويت. وقد ظل الدكتورالمحمود، الفقيه السني البارز، رهن الاعتقال حتى يوم ٢٨ ديسمبر / كانون الاول، ثم افرج عنه بكفالة.

وظل عدد من السجناء السياسيين، يتراوح بين ٨٠ و ٩٠ ممن صدرت عليهم الاحكام في السنوات السابقة في اعقاب محاكمات جائرة، في السجن على مدى العام كله، ويحتمل أنه كان من بينهم بعض سجناء الرأي .وقد زعم ان معظمهم لهم صلات بالجمعيات الاسلامية المحظورة، مثل «الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين»، وجمعية التوعية الاسلامية»، و «حزب الله». وكان من بينهم ايضا عشرات الاشخاص الذين صدرت عليهم الاحكام في اطار محاولة مزعومة لقلب نظام الحكم في عام ١٩٨١ (راجع تقارير منظمة العفو الدولية للاعوام من ١٩٨٩ الى ١٩٩١). ويعتقد ان عددا آخر من السجناء السياسين لا يقل عن ٣٠ قد اطلق سراحهم في مارس /آذار وابريل/ نيسان، بعد قضاء مدة العقوبة كلها، او قضائها الا شهورا معدودة.وكان من بين الذين اطلق سراحهم توفيق المحروس، والعديد من الاعضاء المزعومين في جبهة التحرير الوطني البحراني» ممن سجنوا في اعقاب محاكمة جائرة في عام ١٩٨٧ (راجع تقرير منظمة العفو الدولية لعامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩) . وكان بين الذين افرج عنهم في أواخر العام عمران حسين عمران (راجع تقرير منظمة العفوالدولية لعام ١٩٩٠).

وحوكم ما لا يقل عن ٢٠ شخصا بتهم سياسية امام محكمة الاستئناف المدنية العليا، التي تقصر اجراءاتها كثيراعن تحقيق المعايير الدولية للمحاكمة العادلة (راجع تقرير منظمة العفوالدولية لعام ١٩٩٠). وحكم على عبد العظيم الريس في اوئل عام ١٩٩١ بالحبس سنة واحدة، ولكن افرج عنه لانه كان قد قضى مدة اطول في الحجز. وبدأت محاكمة نحو ١٥ من الاعضاء المزعومين في منظمة سياسية محظورة، كانوا محتجزين منذ يونيو حزيران ١٩٩٠، وقيل انهم تعرضوا للتعذيب او سوء المعاملة لاجبارهم على الاعتراف. وقد افرج عن الجميع بكفالة، فيما عدا واحدا فقط، في اكتوبر / تشرين الاول، وكانت محاكمتهم ماتزال مستمرة في نهاية العام.

وواصل السجناء السياسيون احتجاجهم على ظروف السجن القاسية، ووقعت عدة اضرابات عن الطعام. وورد ان الاحوال قد تحسنت من بعض الوجوه في أواخر العام، ونقل بعض السجناء الى المستشفى للعلاج.

وطلبت منظمة العفوالدولية معلومات عن سجناء يحتمل ان يكونوا من سجناء الرأي، وأعربت عن قلقها للحكومة بشأن استخدام الاعتقال الانعزالي الطويل الذي قد يؤدي الى تسهيل وقوع التعذيب، وبشأن المحاكمات الجائرة للسجناء السياسيين. وواصلت حث الحكومة على التصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيرها من ضروب المعاملة او العقوبة القاسية اواللاإنسانية او المهينة،وغيرهما من المعاهدات الدولية في مجال حقوق الانسان، والالتزام باحكامها جميعا في القانون والممارسة الفعلية ضمانا لحماية حقوق الانسان.

وفي ابريل/ نيسان قدمت منظمة العفوالدولية معلومات بشأن بواعث قلقها في البحرين الى الامم المتحدة، كي تقوم بمراجعتها طبقا لاجراء وضعية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بموجب قراريه ٧٢٨ واو، و ١٥٠٣، للنظر في الرسائل المتعلقة بانتهاكات حقوق الانسان، في اطار من السرية. وفي مايو/ أيار نشرت منظمة العفو الدولية ملخصا لبواعث قلقها في السنوات الاخيرة في تقرير عنوانه: البحرين: انتهاكات حقوق الانسان. وفي يونيو/ حزيران كتب وزيرالداخلية الى منظمة العفو الدولية ردا على التقرير وما قدمته المنظمة من معلومات الى الامم المتحدة، قال ان مزاعم منظمة العفو الدولية «اشاعات مغرضة ومعلومات كاذبة» وذكر انه لا يوجد سجناء رأي في البحرين، وان «مزاعم الاعتقال الانعزالي وسوء المعاملة لا اساس لها من الصحة على الاطلاق». كما دعا ممثلي منظمة العفو الدولية لزيارة البحرين، ولكن حتى نهاية العام لم يكن قد تم الاتفاق على موعد لاجراء هذه الزيارة بعد.

ابراهيم الخليفة وكيلا للداخلية

تم حسم الصراع بين ابراهيم الخليفة وايان هندرسون بعد تعيين الاول لمنصب وكيل وزارة الداخلية. وكان الصراع قد ظهر للسطح بعد تقاعد المدير العام للامن العام البريطاني جيم بيل في شهر ديسمبر الماضي. ولما كان ابراهيم الخليفة يشغل منصب نائب المدير العام فقد كان يتوقع ان يحصل على اعلى منصب (بعد الوزير) في جهاز وزارة الداخلية ولكنه فوجيء بتعيين رئيس المخابرات البريطاني ايان هندرسون قائما باعمال المدير العام، مما حدى به الاختفاء عن الانظار لعدة اشهر، عاد بعدها ليحمل نفس اللقب الذي اعطي لهندرسون. وقامت الصحافة بنشر صورته مع وزير الداخلية وهندرسون في كل مناسبة صغيرة كانت ا م كبيرة، للايحاء بانتهاء الخلافات بينهما. وكان الامر لم يحسم بتولي كل من هندرسون وابراهيم منصب «المديرالعام للامن بالوكالة» وكان لابد من ازاحة ابراهيم من اهم منصب في الوزارة. ولحساسية هذا المنصب لم يتمكن افراد العائلة الحاكمة من حل المشكلة لمعرفة الجميع بالدور الذي يلعبه منصب المدير العام. فالذي يحتل هذا المنصب يشرف على المخابرات والسجون وخفر السوحل والشرطة وقمع الشعب والقوة الخاصة والتحقيقات الجنائية والدفاع المدني، وجميعها مؤسسات ضخمة ترصد لها ميزانية ١٥,٥٪ من المصاريف المتكررة مقابل ما تصرفه الدولة على التعليم ١٣,٢٪. والذي يستلم هذا المنصب يرأس اجهزة ارهاب تمكن السلطة من الاستمرار في الحكم. واذا ترأس احد اجنحة العائلة الحاكمة هذا الجهاز فبامكانة توجيه النفوذ للمقربين له داخل العائلة دون غيرهم. ولهذا فسياسة الاعتماد على الاجنبي البريطاني هي الاسلم للعائلة الحاكمة.

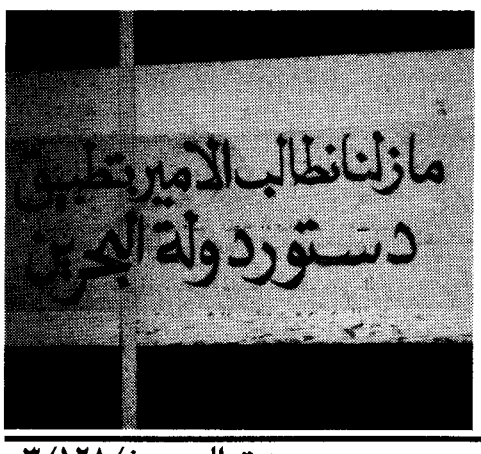

انهم لهم المنصورون

تحية إكبار واجلال الى القلوب الواسعة كسعة البحر في بلدنا الصغير بحجمه، الكبير بهمومه وآلامه وطموحاته ايضا. فماذا نستطيع ان نفعل سوى ان نفتخر بوقفات شبابنا الكريم الرائعة على مدى السنوات والاعوام في بلد اصبح القمع فيه سيد الموقف، ولماذا ننكر البطولات التي يسطرها الجيل الجديد من احرار البلاد وهو يتصدى للقمع السلطوي في كل مكان، في الشارع و المنزل والمسجد وحتى في وسائل الاعلام. ونقول ان هناك صمودا بطوليا رائعا اعترافا منا بما يقوم به ابناء هذه الامة من تصد مستمر للمخططات الخليفية التي ترمي الى تغيير الملامح الحضارية للبلاد. نقول ذلك ولا نشعر اننا نختلق بطولات خيالية بل هو الواقع الذي نعيشه والذي تنطق به حوادث البلاد كل يوم.

ولرب قائل، فأين ما تدعون من بطولات، واين ما تنقلونه من مواقف رافضة لسياسات الحكومة، وكيف تفسرون ان الناس يعيشون في بذخ من العيش واستقرار في الرزق والمنزل؟ ونجيب على ذلك باختصار، ان النظام القمعي يدرك معنى ان تخرج مسيرة اسلامية يشارك فيها أبناء الشعب وترفع شعارت العدل والحق و الحرية حتى وأن لم تذكر قمع السلطة بالحرف الواحد. انها تشعر بقيمة ان يوزع منشور سياسي واحد يفضح سياستها ويحرك في الناس مشاعر الكراهية للنظام ويطلعهم على ممارسته الوضيعة، ولذلك فهي لا تتوانى في ردعها ظاهرة التعبير عن الموقف والرأي من خلال مسيرات شعبية تحت عناوين متعددة. وتصب جام غضبها على شاب يرفع شعارا او يحمل آلة التصوير ليسجل للشعب جهاده ونضاله لكي لا تصبح وثيقة تاريخية تذكرها الاجيال المقبلة كلما نظرت الى الجموع الهادرة معلنة ولاءها للاسلام و الحرية.

صحيح ان هناك معوقات بدون حدود. وصحيح ايضا ان عددا كبيرا من ابناء الشعب لم يعد قادرا على تحمل تبعات المعارضة والسير في طريق الجهاد، ولكن هناك شعور عميق بعدم امكان القبول بوضع سياسي تستحوذ فيه فئة صغيرة على مقاليد البلد وترفض منطق الدستور والقانون ولا تسمح بأدنى قدر من الرقابة الشعبية على ماتقوم به وتمنع اي دور للمشاركة في صنع القرار السياسي. واذا كان تصرف بعض ذوي المكانة الاجتماعة و الدينية يعوق انطلاقة المعارضة احيانا، فان الروح المتوثبة لدى قطاعات الشباب من جهه والمثقفين من جهة اخرى كفيلة بان تعطي زخما لحركة المعارضة باستمرار حتى يتم ارغام الحكومة على الخضوع للامر الواقع. فامتعاض الناس شديد ومن الصعب جدا احتواء آثاره، خصوصا وان القمع والاذلال معاناة يومية على كل المستويات.

تذهب الى مدير التمليك والقروض في وزارة الاسكان صباح الاثنين، فاذا بك امام شرطي صغير يأخذ اوراقك ثم يدخلك على المدير. حينما يكون الشرطي مديرا لمكتب في الوزارة، وحين يكون جهازالامن مسلطا على الشعب يعتقل من يشاء متى يشاء وبدون سبب او مبرر منطقي، كيف يمكن للمشاعر الشعبية ان تحتوى؟ قد يستطيع الظالم ان يتجاوز ذلك فترة محدودة، وقد يوجه سياساته لتكريس حالة الخنوع والخضوع، ولكن هل يموت شعب بمبضع جلاديه وهو قادر على الحركة، ان حركة الشعب لا تخمد الى الأبد، وحتى من خدرته حالة المال والجاه، ففي البحرين لا يستطيع الوجيه ومن هو من اعيان البلاد ان يؤثر على قرار صادر عن وزاة الداخلية مثلا. فعندما يقرر البريطاني المسؤول في الداخل قرارا، فلا يستطيع فلان او علان، ممن هم محسوبون على السلطة ويتمتعون بعلاقات متميزة حتى مع الامير او رئيس الوزراء تغيير ذلك. ولطالما توسط بعض هؤلاء في بعض الحالات لعلهم يحققون شيئا، ولكن الفشل كان حليفهم لان هناك خطوطا حمراء لا يسمح لاحد بان تؤثر وساطته عليها. هناك من السجناء والمشردين من يتمتع اهلوهم بـ « مكانة عالية» لدى الحكومة ولكن هذه المكانة لم تحقق لهم شيئا ولطالما اهينوا من قبل اصغر موظف في دائرة الجوازات او الأمن.

هذا الوضع المتداعي شرط من شروط التغيير، وهو ما يجعلنا واثقين ان الفتح آت. وما دام هناك روح يقظة في نفوس بعض اخواننا وابنائنا فلن نخشى على مستقبل شعبنا من ظلم آل خليفة. والمطلوب من قطاعات الشباب الواعية ان لا تهين ولا تحزن ولا تتراجع في ساعة العسرة، وعليهم ان يتذكروا الخطاب القرآني في كل حين:« ان يمسسكم قرح فقد مس القوم قرح مثله». و «ان فرعون علا في الارض وجعل اهلها شيعا يستضعف طائفة منهم». «ولا يحسبن الذين كفروا انما نملي لهم خير لانفسهم، انما نملي لهم ليزدادوا إثما»... هذاالخطاب القرآني كفيل بتحريك المشاعر والنفوس والقلوب باتجاه النصر وتحقيق الاماني في مجتمع عادل. «فذرهم ياكلوا ويتمتعوا ويلههم الامل فسوف يعلمون».

طف بالمطارات حتى العودة

عش في المنفاي فعين الله ترعاكا ... وطف بكل الفلا فالخلد مأواكا
وارحل عن الظلم والطغيان في بلد ... حبيبته أمدا حبا وحياكا
اضنى فؤادي هواها رغم جفوتها ... فصار يغلي الجوى منها وأضناكا
ويمم السير أنى شئت يا بطلا ... فان في قمم الأمجاد مرماكا
وانشق عبيرالهوى في كل سنبلة ... ومزق الظلم اثقالا وأسلاكا
واكسر قيوداً بأعناق الورى وضعت ... وافتح على الحيةالحمراء شباكا
أنت الكبير بنفس طالما ارتفعت ... نحو العلى ترتقي بالعز افلاكا
حاشاك تركع إلا للألى ركعت ... له الخلائق والأفلاك حاشاكا
وما يضيرك أن تبقى معارضهم ... هذا يكيل لك التانيب ام ذاكا
لن تبلغ الحق إلا ان يراق دم ... فان في طرقات الحق أشواكا

ماذا لدى القوم الا قتل سؤددنا ... كي يخلقوا في صفوف الناس إرباكا
سيندمون غدا اذ تبدو طلائعنا ... هيهات يخطيء سهم الله فتاكا
يا صاحب الدار لا تدخل مرابعها ... حتى تنال من الطاغين اصكاكا
وارحل عن الارض ان القاعدين بها ... يخشون ان يملك الدنيا محياكا
ففي المطار وجوه ساء طالعها ... تلقى العذاب بأيديها ويلقاكا
إن المباحث خدام لسادتهم ... وان للسادة الحكم ملاكا
إياك ان تنحني يوما لشيخهم ... او تظهر الذل والاذعان اياكا
ان الأجانب قد حلوا بساحتنا ... ويرفضون لنا في العيش إشراكا
أما العتوب فقد عاثوا ببلدتنا ... وأنهكوها من التعذيب إنهاكا
أنى تطيب جراح والقنا ارتفعت ... فكشر الموت انيابا وأفكاكا

الحاكم الضعيف يخاف من ظله - البقية

الشرقية، وتم على أثر ذلك اخلاء سبيل قرابة اربعين شخصا اعتقلوا خلال الاعوام الخمسة الماضية، ولم يبق اي سجين سياسي من المنطقة الشرقية. وهذه هي المرة الثانية التي يصدر فيها عفو عام في السعودية. ففي العام ١٩٨٨ صدر عفو عام استفاد منه السجناء آنذاك ورجع بعض المعارضين الى بلدهم. وقد رجع الشهر الماضي عدد من المعارضين ايضا حيث شمل القرار السعودي السعوديين الذي يعيشون في الخارج. ويتوقع ان تتقلص نشاطات المعارضة في الخارج على إثر ذلك. وهذا لا يعني ان المعارضة ستنهي تماما ما لم يحدث اصلاح سياسي شامل يسمح بقدر من الحرية في المشاركة السياسية، ومجلس الشورى الذي عين الملك فهد اعضاءه لا يعتبر مشروعا ناجحا في هذا المجال.

ان حكومة البحرين أبعد ما تكون عن تقديم أي مشروع مصالحة يعطي المعارضة قدرا من المصداقية، وبالتالي فان حالة المعارضة للنظام الخليفي ستبقى مستمرة، وسيظل الوضع في البحرين متوترا. ويرفض الحاكم الحالي، عيسى بن سلمان، أن يطلق سراح سجين سياسي واحد لانه يعتقد ان ذلك مؤشر على ضعفه، اما في الانظمة الاكثر رسوخا فان اطلاق سراح السجناء دليل على ثقة النظام بنفسه وليس تعبيرا عن ضعفه . وتجدر الاشارة هنا الى ان الأمير الحالي رفض في عام ١٩٦٢، اي بعد تسلمه مقاليد الحكم، اقتراحا من المقيم السياسي البريطاني آنذاك، باطلاق سراح كل من ابراهيم بن موسى وابراهيم فخرو اللذين كانا يقضيان حكما بالسجن عشر سنوات في قضية الهيئة عام ١٩٥٦. وقال للوسيط «أنا مستعد لتلبية أي طلب من جانبك، الا في هذه الحالة، لانني اريد ان يكون السجن درسا

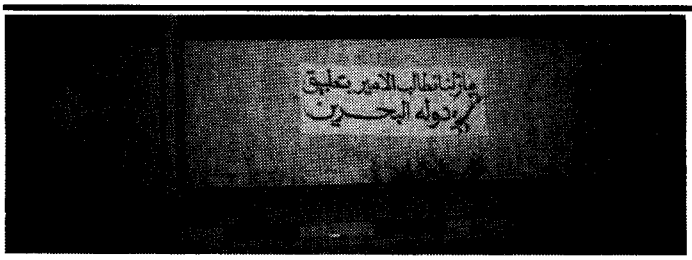

لهؤلاء». وعقلية الانتقام وتلقين الشعب دروسا قاسية هي السائدة اليوم، وبالتالي فلا أمل في استقرارالوضع وعودة الهدوء اليه.

وفي هذا الاطار يمكن فهم دوافع الحكومة لابعاد المواطنين كسياسة ثابتة في علاقتها مع الشعب. انها عقلية الاستعلاء والاستكبار والاستبداد. فليس هناك مجال لدى الطاغية للتفاهم مع احد من ابناء شعبه وحتى مجلس الشورى لا يمكن له في صنع القرار الذي هو من اختصاص العائلة الحاكمة، ولو تعدى هذا المجلس حدوده لحله الامير بجرة قلم واحدة، ولاعتقل اعضاءه الذين عينهم بنفسه. ومن هنا فان ما نقوله عن الوضع في البحرين ليس ضربا من الدعاية المضادة المصطنعة، بل هو وصف موضوعي للواقع الذي تعيشه البلاد. صحيح ان الدول الحليفة للعائلة الحاكمة تسعى باستمرار لحمايتها من غضب الشعب ولكن ما لا تستطيع هذه الدول عمله ان تقضي على الشعب وارادته وتطلعاته فهذا هدف لايتحقق ابدا مهما بلغ القمع والقهر واللاانسانية، وأملنا ان يفيق العالم ممثلا في المنظمات الدولية وفي مقدمتها لجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة ليصبح هناك ادراك واقعي لما يحدث في البحرين، تلك الجزيرة الخليجية الصغيرة، التي ترزح تحت قمع آل خليفة واستبدادهم.